# النيابية الاقتصادية: ربط البنك المركزي بالحكومة ظاهرة خطيرة وتجاوز على الدستور

اللجنة الاقتصادية النيابية .. ارشيف

**قال عضو في اللجنة الاقتصادية النيابية إن "جعل البنك المركزي مرتبطا بالحكومة محاولة للتجاوز على المال العراقي والرصيد السيادي في الحوالات الداخلية والاستقرار الداخلي، وللهيمنة على البنك المركزي من قبل الحكومة".**

□ بغداد / المدى

وقال عضو اللجنة محما خليل لوكالة كل العراق ،أمس، إن "البرلمان ستكون له كلمة في هذا الأمر، ولن يمر الأمر مرور الكرام على المجلس"، مؤكدا أن" ربط البنك بالحكومة ظاهرة خطيرة وتجاوز على الدستور وعلى إرادة الشعب العراقي".

وأضاف انه" وفق الدستور فإن البنك المركزي هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب ولا يجوز التجاوز على الدستور، واحترامه واجب، على كل مفاصل الدولة العراقية"، مبينا " نحن نعمل اليوم بمبدأ فصل السلطات".

وبيّن أن "البنك المركزي هيئة لها إدارة وسياسة مستقلة ولا احد يتدخل بشؤونها إلا أنها خاضعة للبرلمان الذي من حقه الدستوري أن يسحب الثقة عنها وأن يستضيف رئاستها ويستجوبهم"، مشيرا إلى انه " لايجوز للسلطة التنفيذية التدخل في عمل البنك المركزي لأن ذلك سيؤثر بشكل سلبي في الرصيد السيادي وسياسة الدينار العراقي والمال العام".

وأشار خليل إلى ان " الشخصيات الموجودة في البنك هي شخصيات (أستو اقتصادية) لديها الكفاءة والمجلس يدعمهم ويثمن دورهم الكبير جدا في استقرار الدينار العراقي، وبتوفير الغطاء المالي للسوق العراقية".

يذكر أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أعلن خلال جلسة مجلس النواب ،يوم السبت الماضي، عن" رسالة وجهت من قبله إلى رئيس الوزراء نوري المالكي طالبه فيها بعدم التدخل في أمور البنك المركزي وفيها بيان لمهام وواجبات هذا البنك الذي يعد من المؤسسات المستقلة".

وكان ممثل المرجعية في كربلاء عبد المهدي الكربلائي قد أشاد في احد محاور خطبته ،يوم الجمعة الماضية، بـ" السياسة المالية للبنك المركزي العراقي"، داعياً إلى "دعمه والحفاظ على استقلاليته من اجل ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى، ودعم القدرة الشرائية للمواطن العراقي" ، لافتاً إلى أن " البنك المركزي العراقي بسياسته المهنية والعلمية استطاع أن يحافظ على قيمة العملة العراقية منذ عام ٢٠٠٣".

وكانت المحكمة الاتحادية العليا أصدرت قرارا في ١٨ كانون الثاني عام ٢٠١١، يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.

وجاء القرار بناء على طلب قدمه مكتب رئاسة الوزراء إلى المحكمة الاتحادية في ٢ كانون الأول من العام الماضي، لتبيان جهة الارتباط.

يذكر أن البنك المركزي العراقي انتقد في بيان له قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء وليس برئاسة البرلمان، مبيناً أن القرار يشكل خطراً على الأموال العراقية.

وأدرج الفصل الرابع من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، الهيئات المستقلة، ضمن المواد (١٠٢ إلى ١٠٨)، وعد الدستور في المادة (١٠٢) كلاً من المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع في عملها لرقابة مجلس النواب، وبذلك ترتبط هذه الهيئات بأعلى مرجع تشريعي في الدولة العراقية، ويتم تنظيم أعمالها بقانون يصدر عن مجلس النواب.

ولاقى قرار المحكمة الاتحادية ردود أفعال من قبل الكتل السياسية حيث وصف التحالف الكردستاني، الخميس الماضي، قرار المحكمة الاتحادية بـ"غير الناجح"، معتبراً أنه سينتقص من استقلالية عمل هذه الهيئات. كما اعتبرت القائمة العراقية على لسان المتحدث باسمها حيدر الملا هذا القرار انقلاباً على الدستور، مطالبة رئاسة مجلس النواب وقادة الكتل السياسية باتخاذ موقف حازم تجاه حماية الديمقراطية في العراق.

ونصّ قانون وضع عام ٢٠٠٤ من قبل الحاكم المدني الأميركي بول بريمر على استقلالية البنك المركزي، ومَنَح القانون، البنك مهمة ضمان استقرار الأسعار في الداخل، وبناء نظام مالي مستقر وتنافسي يستند إلى السوق، بهدف تعزيز النمو المستدام والتوظيف والرفاه في العراق.

## تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

## الربيع الأكاديمي

في بريطانيا،قررت واحدة من أكبر المؤسسات الداعمة للبحث العلمي مؤخراً أن تدعم بكل ثقلها برنامجاً يحدّ من القيود التي توضع على البحوث الأكاديمية والتي تعوق وصولها الى القارئ بسلاسة.

المؤسسة ستتعاون مع أكثر من تسعة آلاف باحث سيقاطعون المجلات التي تفرض تسجيلاً معيناً يتطلب دفع الأموال من أجل الدخول الى مواقع البحوث غير السرية أو التي لا تحتوي على حقوق الملكية الفكرية من الدرجة الأولى.

هذه الفكرة أسمتها المؤسسة الراعية حملة الربيع الأكاديمي إستلهاماً من الربيع العربي الذي كسر حواجز المسكوت عنه.

هؤلاء الرعاة وجدوا أن من الأجدى أن يمولوا النشر المجاني للبحوث وسهولة الدخول اليها عن طريق الإنترنيت وهو أفضل من تخصيص زمالات ومنح يذهب معظمها الى تكاليف الوصول الى بحوث لم يقصد الباحثين من ورائها تحقيق ربح مادي ، أي إن الربح يذهب الى غير جيوب الباحثين وبدلاً من ذلك يجنيها وسطاء التسجيل في الشبكة العنكبوتية وهم في الغالب مدراء مواقع يستغلون الملكية الفكرية أو حق الولوج الحصري.

في النهاية،تأكد لدى العالم المتقدم إن تسهيل الوصول الى المعلومة أكثر جدوى في خلق باحثين واكتشافهم من المنع والعقبات التي توضع للحماية.

ونحن، ؟....هنا بدأت أشعر بألم غير مسبوق في اسناني ، لأني جربت ان أدخل الى عشرة مواقع اليكترونية لعشرة جامعات عراقية مختلفة فلم أجد ولا حتى بحث واحد متاح عبر الشبكة أن يطلع عليه الباحث عن المعلومة.

هل يعقل إن كل ما تنتجه كليات الآداب واللغات والعلوم والهندسة والتربية والإدارة والإقتصاد وعشرات غيرها ، كل هذه البحوث التي تقدم الى مجالس الكليات سنويا ، كلها ممنوعة ؟!.

أستذكر هنا معاناة أحد الزملاء من خريجي كلية الإعلام حين تقدم ببحث في مرحلة الماجستير عن الصحافة الأليكترونية قبل خمس سنوات ، يقول وفمه مليء بالألم ، إن الأساتذة الذين ناقشوني كان نصفهم لا يمتلك عنواناً بريدياً ولا يجيدون إستخدام الإنترنيت.

كم موقعاً لوزارة عراقية يحتوي على معلومات يمكن أن تفيد الباحثين أو الصحفيين ؟.

ادخلوا الى المواقع الألكترونية للوزارات ، ستجدون العجب.....الصفحة الرئيسية تحتضن صور وأخبار معالي الأستاذ الدكتور ..الوزير.

أما مفهوم إعلام الوزارات عن الخبر فهو يقتصر على وقائع ما تشهده مضافة الوزير من إستقبالات أو لقاءآت وحتى ما ينشر فيها لا يتعدى الكلمات والجمل التوكيدية الفارغة من المعنى.

هناك في إعلام الوزارات من يظن أن الوزير حين يلتقي بسفير دولة باحثة عن عقد هنا أو فرصة هناك في الخزينة العراقية فإن هذا (خبر).

أي ربيع يضيعه هؤلاء علينا..؟

# إلى أي اتجاه يسير العنف في العراق؟

□ ترجمة / المدى

إن انسحاب القوات العسكرية الأميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١، وتصاعد العنف في كانون الثاني ٢٠١٢ ، والأزمة السياسية المستمرة في بغداد، كل ذلك جعل الكثير من الغربيين يعتقدون ان الوضع الأمني في البلاد لا يتدهور فقط وإنما قد يتجه أيضا إلى حرب أهلية جديدة. الكثير من المعلقين يؤمنون بهذا الرأي من بينهم (ميشيل نايتس) من معهد سياسات الشرق الأدنى، و(جيمس دوبيك)، و( كمبرلي كيغان) من معهد الدراسات الحربية، و(بيكا واسر) من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. يبدو أن هذه التكهنات سابقة لأوانها لأن الهجمات وأعداد الوفيات رغم تصاعدها مع انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الماضي، فإنها تتقلص منذ ذلك الحين وتعود إلى مستوياتها السابقة.

العديد من منتقدي الوضع الأمني في العراق يركزون على القليل من العوامل الرئيسية وهي تصاعد العنف قبل وبعد انسحاب القوات الأميركية، وكذلك الوضع السياسي للبلاد. كتب ميشيل نايتس مقالة بعنوان "عام عنيف جديد في العراق". في هذه المقالة يلقي نايتس باللوم في تدهور الوضع الأمني على السياسة الأميركية، أكثر مما يلقيه على سحب القوات، و يعتقد أن المسلحين – مثل القاعدة في العراق– كانوا يستهدفون ليس فقط مسؤولين في الحكومة وأفراد القوات الأمنية وإنما المناطق الساخنة في البلاد أيضا مثل الموصل ومناطق بغداد ذات الطوائف المختلطة والمحافظات المحيطة بها، بالإضافة إلى المناطق المتنازع عليها مثل كركوك. كما كتب بأن الدعم الأميركي لرئيس الوزراء نوري المالكي، الذي يحاول جمع السلطة بيديه ودحر منافسيه السياسيين في القائمة العراقية، كان السبب الرئيسي للوضع المتدهور في العراق من خلال حرمان إحدى الطوائف، مما قد يؤدي إلى تجديد الدعم للمسلحين. من جانبها كتبت بيكا واسر تقريراً عن ازدياد التفجيرات في الأشهر الأخيرة الماضية، فقد وقعت – حسب إحصاءاتها – ٢٠٤ تفجيرات من ١٨ كانون الأول ٢٠١١، وحتى ١٨ آذار ٢٠١٢ ، بالمقارنة مع ١٢٠ تفجيرا لنفس الفترة من العام الماضي. تعتقد واسر أن المسلحين استأنفوا هجماتهم فور مغادرة القوات الأميركية. أما كمبرلي كاغان والجنرال المتقاعد جيمس دوبيك فقد ذكرا أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ بأن العنف يتصاعد في العراق، وحذّرت كاغان من أن العراق على شفا حرب أهلية جديدة، وان المجاميع المسلحة، مثل القاعدة في العراق والنقشبندية البعثية، تزيد نشاطاتها في البلاد خاصة في معاقلها السابقة مثل محافظة ديالى، والفلوجة في الانبار، ومنطقة التاجي، وأبو غريب في بغداد، وجرف الصخر في بابل. ومثل نايتس فإن كاغان تلقي باللوم في عدم استقرار الوضع الأمني والطائفية على المواجهة بين المالكي والقائمة العراقية ، لكنها كانت متحزبة أكثر عندما تلقي باللائمة على إدارة أوباما في تغيّر الأحداث، لأن هذه الإدارة قررت سحب كامل القوات الأميركية من العراق، ودعمت رئيس الوزراء المالكي، كما زعمت كاغان بأن البيت الأبيض تسبب في تحلّل القائمة العراقية كحزب معارض حيوي. تمثل كاغان الرأي الشائع بين أحزاب اليمين في أميركا، والذي يقول بأن إدارة بوش تمكنت من نشر الاستقرار في العراق من خلال زيادة زخم القوات في ٢٠٠٧، بينما بدد أوباما تلك المكاسب. تختتم كاغان ملاحظاتها بالقول "العراق اليوم أكثر عنفاً واقل ديمقراطية وأن مشاركة الولايات المتحدة أقل مما كانت قبل ستة أشهر، وأن العراق يقترب من حافة حرب أهلية".

كل هؤلاء المعلقين الأربعة يتشاركون في عامل أو عاملين؛ الأول هو أن الهجمات وأعداد الوفيات قد تصاعدت مع انسحاب القوات الأميركية، والثاني هو أن التدهور السياسي قد يحوّل إحدى الطوائف إلى مسلحين متمردين.

هناك ثلاث منظمات توفر أرقاما معتمدة موثوقة عن الهجمات والوفيات في العراق، هي (إحصاء الضحايا العراقيين)، والأمم المتحدة وشركة (أي كي إي) البريطانية. كان عام ٢٠٠٨ هو آخر أعوام الحرب الأهلية، لذا فمن الجيد أن نعتبره نقطة البدء في تحليل الوضع الأمني في العراق. شهد ذلك العام انخفاضا ثابتا في عدد الهجمات وأعداد الضحايا. في النصف الأول من العام كان القتال مستمرا عندما بدأ رئيس الوزراء نوري المالكي بعدة عمليات ضد المليشيات في البصرة وميسان وبغداد. أما تحسن الوضع الأمني في النصف الثاني من العام فإنه لا يعود إلى دحر المليشيات فقط، وإنما أيضا الى انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني ٢٠٠٩، حيث قرر الكثير من أبناء إحدى الطوائف – بضمنهم المسلحون – المشاركة في الاقتراع بعد مقاطعة الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥.

إن أي تحليل للوضع الأمني في العراق على مدى الخمسة عشر شهرا الأخيرة، من شأنه أن يقوض ما ذهب إليه نايتس وكاغان وغيرهما. فقد ذكرت الأمم المتحدة وشركة أي كي إي زيادة طفيفة في العمليات المسلحة في منتصف عام ٢٠١١ ، حيث بدأت في شباط وبلغت ذروتها في حزيران قبل أن تنخفض. ثم تصاعدت مرة أخرى عندما سحبت الولايات المتحدة قواتها من العراق. يبدو أن تقارير نايتس وكاغان تركز كثيرا على فترة انسحاب القوات الأميركية بدلا من النظر إلى ما قبل ذلك.

بدلا من أن يكون العراق على حافة حرب أهلية جديدة، فإن الوضع الأمني لم يتغير بشكل كبير. و بدلا من أن ينخدع أبناء طائفة معينة ويتجهوا إلى العنف، فيبدو أنهم يحددون نزاعاتهم بالمجال السياسي فقط. ومع تزايد العنف مع انسحاب القوات الأميركية وخلال الشهر الذي أعقب ذلك، فإن مؤشر الوفيات والهجمات يميل إلى الانخفاض. هذا يبين بأن الأعمال المسلحة تتقلص ببطء بعد ثماني سنوات من الحرب.

ما زالت القاعدة في العراق وغيرها من المجاميع قادرة على تنفيذ عمليات يومية من تفجيرات وهجمات بين كل شهرين، لكن مع ذلك فان أعداد الوفيات الكلية تتقلص. بكل بساطة، يفتقر المسلحون إلى الدعم والى المواد من اجل تنفيذ نفس مستوى العنف الذي ساد على مدى السنة بأكملها. ليس هذا فقط، بل أن نوعية الهجمات التي كانت تشنها المليشيات والمجاميع الخاصة قد اختفت الآن بسبب خروج القوات الأميركية من البلاد، مما يعني بالنسبة للمواطن العادي بأنه يتمكن من العودة إلى حياته الطبيعية دون أن يخشى القتل او التعرض للإصابات.

عمليات ارهابية .. ارشيف

■ عن: أفكار عن العراق

# الأمم المتحدة: وضع ١,٣ مليون مهجر في البلاد مثير للقلق

مهجرون عراقيون.. ارشيف

□ بغداد / المدى

أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن وضع أكثر من مليون مهجر في العراق لا يزال "صعبا ويدعو للقلق"، فيما حذر من تداعيات الاضطرابات في سوريا على أوضاع اللاجئين العراقيين فيها.

وقال بان كي مون في الملاحظات التي أوردها على التقرير الدوري الثاني المقدم من بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى مجلس الأمن الدولي بموجب القرار ٢٠٠١ لعام ٢٠١١، وحصلت المدى على نسخة منه "إنه وفقاً لإحصاءات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية فإن هناك ما يقدر بـ ١,٣ مليون مُهجَّر عراقي داخل العراق منهم ٤٦٧٥٦٥ ألف شخص يعيشون في ٣٨٢ وحدة استيطانية فوق أراض أو مبان مملوكة للدولة، مبينا أنهم "يعيشون في ظروف قاسية" .

وأضاف بان أن "كثرة عدد المهجرين داخل العراق لا تزال تمثل قلقا للمنظمة الدولية"، مشيرا إلى أن "الأمم المتحدة تشجع الحكومة على مواصلة العمل معها لإيجاد حل دائم لمشكلة المهجرين عن طريق التخطيط العمراني وتخصيص الأراضي."

وذكر بان أن "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتواصل مع وزارة الهجرة والمهجرين ولجنة المهجرين البرلمانية لمحاولة وقف إجلاء الأسر المهجَّرة من وحداتها الاستيطانية، وتحديد التعويض العادل في حال تعذر تأخير الإجلاء."

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن "تؤدي زيادة تدهور الأوضاع في سوريا إلى نزوح لاجئين أو تؤثر تأثيراً خطيراً على اللاجئين العراقيين في سوريا الذين يقدر عددهم بمليون لاجئ."

ويعد تقرير بان كي مون الثاني الذي يقدم بموجب القرار ٢٠٠١، والذي صدر في تموز عام ٢٠١١، وقد نص على تمديد بعثة الأمم المتحدة في العراق "يونامي"، وتقديم تقرير كل أربعة أشهر عن مدى التقدم المنجز من قبل العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي بشان لائحة الفصل السابع وأيضا التقدم السياسي والمشاكل التي تعتري الأوضاع في البلاد.

نحو ٩٦٠ ألف، و٤٠٠ مهجر داخل العراق قد عادوا إلى مناطق سكناهم خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٨، وشهر نيسان من العام الحالي ٢٠١٠، فيما عاد نحو أكثر من ٧٠ ألف من العراقيين الذين هجروا إلى خارج العراق وللفترة نفسها.

وأشار تقرير المفوضية العليا المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن نحو ٢٢٢ ألف لاجئ عراقي مسجل لديها لا يزالون في دول الجوار العراقي، لافتة إلى أن نحو ١٦٥ ألف منهم مسجلون في سوريا، و٣٢ ألفاً آخرين في الأردن، فيما يتوزع الباقون على تركيا ومصر وإيران ولبنان.

يذكر أن العراق شهد واحدة من أكبر حركات العودة الطوعية في السنوات الثلاث الماضية تقدر بنحو ٥٠٠ ألف من العائدين إلى مناطقهم الأصلية سواء كانوا نازحين من مناطق داخل العراق أم من خارجه، فيما تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة العراقية لدعم النازحين داخلياً والعائدين من ذوي الحاجات الماسة.